ولا تتعلّق القدرة والإرادة بواجب أو مستحيل؛ لأنّ تعلّقهما بالواجب:

إن كان لإعدامه فعدمه محال، إذ الفرض أنّه واجب لا يقبل العدم.

وإن كان لإيجاده فهو من باب تحصيل الحاصل.

وكذا تعلّقهما بالمستحيل:

إن كان لإيجاده فوجوده محال[1].

وإن كان لإعدامه فمن تحصيل الحاصل أيضا.

ومتعلَّق العلم كلّ واجب وجائز ومستحيل، فعلم الله تعالى متعلّق بجميعها، بمعنى أنّها منكشفة له تعالى بصفة العلم.

وكذا الكلام الأزليّ، متعلّقه الأقسام الثلاثة، بمعنى أنّه دالّ عليها كلّها.

ومتعلّق السمع والبصر الموجودات كلّها، كانت واجبة أو جائزة، فبين متعلّقهما ومتعلّق القدرة والإرادة عموم وخصوص من وجه، فتزيد القدرة والإرادة بتعلّقهما بالمعدوم والممكن[2]، ويزيد السمع والبصر بتعلّقهما بالموجود الواجب، كذاته تعالى وصفاته[3].

---

(1) قوله: (إن كان لإيجاده فوجوده محال) قد أحسن السنوسيّ في شرح الصغرى في هذه المسألة وزيادة التشنيع على ابن حزم في قوله: الله قادر أن يتّخذ ولدا، وإلّا كان عجزًا، ولم يعقل أنّ العجز ممنوع لنقص القدرة لا لكون المتعلّق لا يقبل الوجود في ذاته، ولعمري يلزمه أنّ المولى قادر على إعدام قدرته، وكذا نقل سؤال إبليس لإدريس: هل يقدر المولى أن يدخل الدنيا في هذه البندقة؟ فنخسه بالإبرة، والجواب أنّه يُصغّر الدنيا أو يُكبّر البندقة، وإلا كان محالا. انظره.

(2) قوله: (فتزيد القدرة) أي فتنفرد القدرة عن السمع والبصر بالممكن المعدوم، فإنّ القدرة والإرادة يتعلّقان به تعلّق قبضة بالنسبة للقدرة، وتعلّق تخصيص بالنسبة للإرادة، فإن شاء المولى أبقى عدمه بالقدرة مستمرًّا، وإن شاء قطع عدمه بها فيوجد، أو المراد بالممكن المعدوم أي في حالة إخراجه من العدم، ولا يتعلّق به السمع والبصر؛ لأنّهما إنّما يتعلّقان بالموجودات دون المعدومات، وهذا على مذهب المتكلّمين، وهو خلاف ما أطبق عليه الصوفيّة كما تقدّم.

(3) قوله: (كذاته تعالى وصفاته) أي فإنّهما ينكشفان له تعالى، فكلّ من السمع والبصر لا تتعلّق بهما القدرة والإرادة؛ لأنّهما إنّما يتعلّقان بالممكنات.

ويشترك القسمـان فـي تعلّقهمـا بالـموجود الـممكن[1].

(1) قوله: (بالموجود الممكن) أي فإنه تعلق به السمع والبصر تعلقا تنجيزيا حادثا عند وجوده، وكذلك القـدرة والإرادة تعلقتـا به.

إن قلت: تعلق القدرة والإرادة بالممكن الموجود بالفعل مشكل لأنهما إن تعلقا بوجوده لزم تحصيل الحاصـل، وإن تعلقـا بعدمـه كان خارجا عن فرض المسألة من كونه موجودا أي مستمر الوجود.

قلت: إنما يتعلقان به تعلق قبضة، فإن شاء المولى أبقى وجوده بهما، وإن شاء قطع وجوده بهما وأبدل وجوده بعدمه.

تنبيه: حاصل ما في المقام أن تقول: إن الحياة لا تتعلق بشيء، فيبقى من صفة المعاني ستة مضروبة في خمسة، وهي الخمسة بعد، أي واحدة اعتبرت نسبتها من الستة لغيرها، فالحاصل ثلاثون، والنسب أربع، لكن نسبة التباين سـاقطة؛ إذ لـيس بـين شـيئين مـن متعلقات الصفات تباين، يبقى ثلاثة: التساوي، والعموم، والخصوص المطلق والوجهي، والحاصل مـن ضرب ثلاثـة في ثلاثـين تسعون، وفي بعضها تكرار، والخالي عنه خمسة عشر تدرك بأدنى تأمل. قاله يس.